تعدد اللغات الاجنبية.. بين التجاوب- وعسر هضم الطلاب

ح.. تناول الجزء الأول بدايات مشروع تدريس اللغة الفرنسية، ومعطياته ومؤشراته وبعض الاشكالات التي تواجهه.

وفي هذا الجزء (الثاني) نقف على وجهات نظر الأكاديميين والمختصين التربويين حول امكانية نجاح تدريس اللغات في مدارس التعليم العام في ظل ظروف ومناخات التعليم الحالية، والتعرف على العوامل والوسائل التي تساعد على نجاح تدريس اللغة الفرنسية.. ومدى توفر كادر التدريس للغة الفرنسية.. وهل الهدف من تدريس الفرنسية في التعليم العام هو امتصاص مخرجات كلية اللغات؟! وبالنسبة لمشروع تدريس اللغة الانجليزية من الرابع أساسي لماذا قالوا: (لا يمكن أن يحل مشكلة أو يحقق نجاحاً)..؟!

نجاح تدريس اللغة الفرنسية في المراحل الثانوية، وأيضاً تدريس اللغة الانجليزية من الصف الرابع الابتدائي، وربما أيضاً تدريس اللغة الألمانية كما يتردد أنها مشروع مستقبلي، في استراتيجية وزارة التربية والتعليم لتطوير التعليم في بلادنا.

نجاح تدريس هذه اللغات ليس مستحيلاً في الأساس.. لكن كيف يظل سؤالاً دائم الاستحضار للتعرف على مدى توفر الامكانيات والعوامل التي تساعد على تحقيق ذلك النجاح.. خاصة في ظل أجواء ومناخات التعليم التي لا يجهلها أحد والتي تعطي مؤشرات ضعيفة جداً للنجاح.. كما أن الهشاشة والسطحية مازالتا عنوان تدريس اللغة الانجليزية في المرحلتين الاعدادية والثانوية.

تحقيق/ أسامة حسن ساري - الحلقة الثانية

نجاح تدريس اللغات في المراحل الثانوية والأساسية حلم يصعب تحقيقه

● جميل الخالدي - وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع المناهج والتوجيه، وفر عليّ سؤالاً كان ملحاً بالنسبة لي.. وذلك عندما قال:

- قد يقول قائل.. لسنا بحاجة الى ادخال اللغة الفرنسية في مدارسنا، وبالذات أنه مازال هناك اشكال في تعليم اللغة الانجليزية التي نعتبرها اللغة الثانية في مدارسنا بعد اللغة العربية الأم.. كما أن هناك اشكالات في تدريس اللغة العربية ذاتها، ولكنها من نوع آخر متعلقة بضعف جودة المعلم وافتقاره الى المواصفات المطلوبة.. ولهذا فإن تدريس اللغة الفرنسية مازال مشروعاً في بدايته تحت التجربة والتقييم والدراسة.

سبب الإخفاق

لاشك أن (الخالدي) قد وضع إصبعه على موضع الوجع فعلاً.. فثمة تساؤلات غزيرة: ماهي الحاجة الى تدريس اللغة الفرنسية؟! ومازالت هناك اشكاليات في تدريس الانجليزية، وغيرها من المواد العلمية والأدبية، وبالتالي ماهي التوقعات لنجاح هذه التجربة بما فيها تدريس الانجليزية من الرابع أساسي.. وكيف يمكن أن تظهر النتائج.

في هذا الصدد عمدنا الى حشد آراء الأكاديميين والمختصين اللغويين والتربويين لإثراء وجهات النظر والتوقعات حول نجاح هذه المشاريع اللغوية التعليمية.. وبالتالي حول أهميتها والحاجة الى تلقينها لطلاب المرحلة الثانوية والمراحل الأساسية الأولى.

● الأستاذ الدكتور/ طارق الجنابي - عميد كلية اللغات بجامعة صنعاء يقول:

- من حيث المبدأ لابد أن تدخل لغات أجنبية أخرى غير الانجليزية في مدارس التعليم العام، فهذه مهمة وضرورية.. لكن تبدأ خطوة خطوة نبدأ بالمدارس المتفوقة والمعروف أن لها نظاما خاصا، من حيث مستوى الطلاب المقبولين في المدرسة، ومن حيث نوعية التدريس ومستوى المدرسين أيضاً..هنالك مايسمى بالمدارس النموذجية، تطبق أولاً فيها ثم تمتد الى المدارس الأخرى.. لكن ليس المهم هو ادخال لغات جديدة.. بل المهم ماهي الوسائل التي تحقق النجاح في تدريس هذه اللغات لأن الاخفاق في تدريس أي مادة أو لغة لا يعني أنها هي السبب وانما وسائل التدريس والمدرّس.. اذا أعددنا المدرّس الناجح والوسائل التدريسية الناجحة سنضمن نجاحاً وإفادة.. ويؤخذ في الاعتبار أن المسألة في النهاية ليست نسبة نجاح وانما نسبة تعلم.

حق الإختيار

● فيما يرى الدكتور/ محمود شمشير - نائب عميد كلية اللغات بجامعة صنعاء أن نجاح تجربة تدريس اللغات في التعليم العام يعتمد على كيفية التحضير لها.. فإذا ما تم التحضير لها بشكل جيد ومدروس.. وتم توفير فرص التوظيف لاستيعاب مخرجات كلية اللغات، وتوفير المستلزمات الضرورية من كتب وأشياء أخرى ،يمكن في هذه الحالة أن تنجح التجربة شريطة أن تكون اختيارية على اعتبار أن اللغة الانجليزية هي اللغة المتداولة والمتفق عليها عالمياً، وهي الأجبارية على الطالب في مناهج الوطن العربي بشكل عام.. لذا يترك للطالب حق اختيار اللغة التي يرغب فيها الى جانب الانجليزية.. بحيث لا تفرض تلك اللغة عليه ويبقى ملزماً بها.. لأن الطالب في مدارس التعليم العام يعاني كثيراً من كثافة المناهج الحالية بشكل يفوق طاقته، فيجب ألا تكون اللغة الجديدة عبئاً آخر على الطالب فتسبب له اعاقة.

الأوضاع لا تسمح!

● الدكتور/ عبدالله طاهر الحذيفي - رئيس قسم اللغة الانجليزية والترجمة.. أبدى وجهة نظره في هذا الصدد قائلاً:

- لم يكن هناك استيعاب كاف للغة الانجليزية لتصبح مستخدمة في أوساط المواطنين كمنتج من منتجات التدريس.. ويرجع السبب في ذلك الى تأخر مراحل تدريسها أصلاً.. لذا ربما كان في تقديم تدريسها الى المستوى الرابع أساسي، ترسيخ للمبادئ الأساسية للغة وأساليب نطقها والتحدث بها، بحيث لا ينتقل الطالب الى المرحلة الاعدادية (السابع أساسي) إلا وقد تسلح بقواعد وأسس أولية تساعده على اكتساب اللغة بشكل أفضل، ونحن نعلم أن اللغة تكتسب في السنوات الأولى من العمر بوتيرة أفضل مما تكتسب في سنوات ما بعد الثالثة عشرة.. وأتوقع للغة التي تدرّس في الابتدائية الرسوخ بشكل أكثر في ذهن الطالب من تدريسها في الاعدادية والثانوية.

وبالنسبة لتدريس اللغة الفرنسية، وكما نسمع أن تدريس اللغة الألمانية مشروع مستقبلي في مدارس التعليم العام.. تدريسهما في جميع مدارس الجمهورية أتصور أن هذا أمراً غير ممكن وخاصة في ظل الظروف والأوضاع الحالية.. نظراً لشحة الامكانات وعدم توفر المدرسين لهاتين اللغتين في جميع مدارس الجمهورية.. هذا يتطلب حشداً هائلاً من المدرّسين والعلماء والخبراء والموجهين، وهذا الحشد الهائل غير متوفر حالياً .. ولا يمكن ان يتوفر لعشر سنوات قادمة لأن مخرجات كلية اللغات في قسمي اللغة الفرنسية والألمانية ربما حالياً لا تغطي حتى مدارس العاصمة ذاتها.. والأقبال على هذين القسمين في الكلية لايزال قليل الحجم ومحدوداً والذين يلتحقون بقسم اللغة الألمانية خاصة، عددهم قليل جداً حتى هذه اللحظة.

عوامل فشل

● وكمختص تربوي في مجال تدريس اللغة الانجليزية وتأهيل مدرّسيها كان للدكتور/ محمد عبده المخلافي - رئيس قسم اللغة الانجليزية بكلية التربية - جامعة صنعاء رأي هو خلاصة احتكاك بالواقع التعليمي فيما يتعلق بتدريس اللغةالانجليزية في مدارس التعليم العام.. وقد قال مجيباً على أسئلة وجهناها له:

- مشكلتنا الآن أن الطالب يتخرج من الثانوية العامة وهو غير قادر على التخاطب باللغة الانجليزية والسبب الرئيسي هو أنه لا توجد في اليمن لغة أجنبية إلا الانجليزية والطالب لا يتخاطب في الشارع إلا بالعربية.. ونلاحظ مستوى تدريس اللغة الانجليزية خلال العقود السابقة مازال الى اليوم متدنياً.. والبعض يعزو هذا التدني الى التأخر في المستوى التعليمي لتدريس هذه اللغة.. فإذا نزلنا الى الصفوف الدنيا نجد الطالب مازال طازجاً ولا يفكر في هموم ومشاكل.. لذا نستطيع أن نعطيه جرعة من الانجليزية تساعده وتقوي قدرته على التخاطب عند أنهاء المرحلة الثانوية.

ويقف الدكتور/ المخلافي في حديثه على العديد من العوامل التي أرجع اليها أسباب عدم نجاح تدريس اللغة الانجليزية في مدارس التعليم العام خلال السنوات السابقة ويذكر هذه العوامل في قوله:

- الكثير من خريجي الثانوية العامة تجد لديهم أخطاء املائية في اللغة العربية وحتى في كتابة أسمائهم، أما الانجليزية عندهم فلا داعي للسؤال لأن الاجابة غير مرضية.. وذلك لأن ظروف ومناخات التعليم الموزعة بين (قاعات دراسية ضيقة، وكوادر بشرية غير مؤهلة، وكثافة طلابية في القاعة الدراسية ما بين ٧٠ - ٩٠ طالباً، مناهج مكثفة، ومؤثرات أخرى جانبية وضغوطات نفسية ومعيشية) هذه العوامل جميعها تصب في قالب واحد لتعطي نتيجة واحدة وهي عرقلة عملية تعليم اللغة الانجليزية الى جانب المواد العلمية والعربية الأخرى.. لذا فإن تقديم تدريس الانجليزية الى الصف الرابع أساسي ليس إلا حلاً لمشكلة واحدة وهي الفئة العمرية المتعلقة بالطالب، ولهذا لا يمكن أن ينجح هذا المشروع ما لم تحل المشاكل الأخرى التي ذكرناها، لأن جميعها حلقة مترابطة اذا اجتمعت تؤدي الى نتائج طيبة.

وضع الأرياف

ويعرج المخلافي الى الأرياف والمناطق النائية مشيراً الى صعوبة الوضع التعليمي في هذه المناطق قائلاً:

- الأرياف لابد أن يكون لها وضع خاص، فالتعليم في المدينة يختلف عن التعليم في الريف والمناطق النائية، إذ تتفاوت مستويات الوعي والقدرة على الاستيعاب، وبالتالي الامكانيات والوسائل التي تتوفر في مدارس الأرياف مما يستدعي أن تكون هناك جهود جبارة وميزانية كبيرة لتغطية العجز وتوفير الكوادر المتمكنة، وإلا فلا فائدة من تنفيذ مشروع اللغة الانجليزية من الصف الرابع أساسي أو مشروع تدريس اللغة الفرنسية أو غيرها من اللغات، كما أنه ليس من العدالة الاجتماعية الاهتمام بمدارس أبناء المدن وتجاهل الأرياف.. يجب أن تكون هناك معادلة بين الفئتين بشكل يعطي كلاً منهما الفرصة الموازية لوضعه ليتعلم.. وبالتالي يعطي الطالب حق الاختيار للغة التي تناسبه ويميل اليها.

وهكذا نخرج من خلال وجهات نظر الأكاديميين والمختصين التربويين بخلاصة واحدة، وهي أن نجاح مشروع تدريس اللغة الفرنسية في المراحل الثانوية العامة وتدريس الانجليزية من الرابع أساسي يعتمد على توفر الوسائل والامكانيات وفي مقدمتها الكوادر البشرية (المدرّسين) وهذا ما وجدنا أنه لن يتأتى لسنوات كثيرة مقبلة.

ولعل التجربة التي قطعها مشروع تدريس اللغة الفرنسية أن تكون مقياساً لتحديد حجم الامكانيات وحجم الصعوبات التي يواجهها هذا المشروع ولن يعفى منها أي مشروع آخر.. حيث أن مشكلة الكوادر البشرية (المدرّسين) سبب رئيسي لإعاقة المشروع.

لا توجد فرص توظيف

ونكتشف حقيقة ذلك من خلال مؤشرات التقييم السنوي لمشروع تدريس اللغة الفرنسية حيث يصل مجموع عدد المدرّسين لهذه المادة ٧٨ مدرّساً لـ ٢٨٣٥٠ طالباً في ٣٥ مدرسة في ٩ محافظات رئيسية، وكثير من هذه المدارس فيها مدرّس واحد لأكثر من ٤٠٠ طالب.

ولعل ما قاله وكيل وزارة التربية لقطاع المناهج والتوجيه عن قرار تعميم تدريس الفرنسية، يحمل مؤشرات وايضاحات عن هذه الاشكالية.. حيث قال:

- ستقف اللجنة العليا للمناهج أمام تجربة اللغة الفرنسية واتخاذ قرار مناسب فيما يتعلق بتعميمها على مدارس الجمهورية، وذلك بعد أن نمتلك الامكانيات البشرية، وهي الأكثر أهمية، حتى نتمكن من توفير المعلم لجميع مدارس الجمهورية التي نعرف أن عددها كبير جداً.

ويتضح هنا أن غياب أو عدم توفر المدرّس المختص والمؤهل لتدريس اللغة الفرنسية هو عقبة كاداء أمام خطوات هذا المشروع.

ولو تتبعنا خطوات البحث عن المدرّسين لهذه المادة وتأهيلهم لأضاءت العديد من المسائل والفكر.

ومن خلال حديثنا مع (أحمد حسان) موجه اللغة الفرنسية في مدارس المحافظات علمنا أن مشكلة المدرّسين وتوظيفهم عويصة جداً. ففي بداية المشروع في عام ١٩٩٤م تم التعاقد مع مدرّسين أجانب نظراً لعدم توافر مدرّسين يمنيين.

ويقول موجه اللغة الفرنسية موضحاً:

- أحياناً لا نجد مدرّساً للغة الفرنسية يمكن ارساله الى محافظة ما للتدريس واذا أرسلناه يتأخر توظيفه.. لذا يتم التنسيق أحياناً مع مكاتب التربية في المحافظات لإيجاد درجات وظيفية غير تربوية للطلاب من أبناء المحافظة نفسها خريجي كلية اللغات قسم لغة فرنسية، لأنهم يساعدون ويمكن توزيعهم على مدارس محافظتهم.. ولأن كل خريجي اللغة الفرنسية ينتمون الى كلية لغات أو كليات أخرى متخصصة غير تربوية، نواجه اشكالية في توظيفهم وصعوبة شديدة.. لذا يتم التنسيق مع قطاع التعليم لتحديد درجات وظيفية خاصة (غير تربوية) للخريجين كي لا تحدث اشكالات في وزارتي المالية والخدمة المدنية كون الخريجين غير تربويين.. باستثناء محافظة (عدن) تتوافر فيها درجات وظيفية تربوية تمنح لخريجي اللغة الفرنسية بشكل مباشر وطبيعي، وذلك لأن كلية التربية في (عدن) فيها قسم تربوي للغة الفرنسية.

مختصون لغويون: اضافة مادة جديدة ستضاعف أعباء الطلاب وتعوق مستوياتهم

استيعاب المخرجات

الدلالات التي تلوح من كلام الموجه عن توفير المدرّسين من مخرجات كلية اللغات تدعونا الى الوقوف على ما يتردد بأن مشروع تدريس اللغة الفرنسية في مدارس التعليم العام الهدف منه امتصاص مخرجات قسم اللغة الفرنسية في كلية اللغات بجامعة صنعاء ليس إلا.. على أساس أن ذلك شرطا متفقا عليه بين وزارة التربية والتعليم وجامعة صنعاء وبين السفارة الفرنسية عند انشاء قسم اللغة الفرنسية في كلية اللغات.

هذا ما أكده لنا الدكتور/ شمشير - نائب عميد كلية اللغات بجامعة صنعاء رداً على استفسارنا بقوله:

- علمنا أن هناك توجهات لإضافة اللغتين الفرنسية والألمانية في مناهج التعليم العام والسبب الرئيسي وراء اضافة هاتين اللغتين الى الانجليزية في التعليم العام يرجع في الأساس الى الجانبين المعنيين بتسيير هاتين اللغتين الجانب الفرنسي والجانب الألماني.. إذ طُرح شرط (أذا سيتم تدريس اللغتين في الجامعة كيف سيتم استيعاب مخرجاتهما..؟! فكان - أي التدريس في التعليم العام - مخرجاً من المخارج ويبدو لي أن الأمر نوقش مع وزارة التربية والتعليم والمسئولين المختصين وخرج الجميع برؤية موحدة تقضي بإمكانية استيعاب خريجي القسمين في مدارس التعليم العام لتدريس اللغتين الألمانية والفرنسية).

وعلى العموم أستطيع التأكيد على أن مخرجات كلية اللغات أوفر حظاً من مخرجات الكليات الأخرى فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل، سواءً في البنوك أو في شركات القطاع الخاص والمختلط، وقد تخرجت من كلية اللغات ثلاث دفع وعلى حد علمي ليس هناك طالب من هذه الدفع إلا وحصل على وظيفة.

● الأخ/ جميل الخالدي -وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع المناهج- يقول في هذا الخصوص:

- «ليس لديّ فكرة عن وجود شرط لاستيعاب مخرجات كلية اللغات في مدارس التعليم العام .. ولا أعتقد بأن هناك اتفاقا بهذا المعنى .. لأن تدريس اللغة الفرنسية في مدارس التعليم العام ليس الهدف منه استيعاب مخرجات كلية اللغات .. علماً أن وزارة التربية والتعليم في إطار خططها وبرامجها لديها أهداف متعددة .. وموضوع اللغة الفرنسية مازال إلى الآن هدفاً صغيراً جداً .. لدينا اهتمامات متعلقة بالمواد الأساسية والعلمية التي يتوجب على الوزارة توفير المعلمين لتغطيتها، والأولوية لهذه المواد قبل مواد اللغات .. كما أن قضية استيعاب المعلمين في اللغة الفرنسية مازال قيد البحث .. وإذا كان هناك قرار -والقرار إلى الآن لم يتخذ بشكل نهائي- بتعميم اللغة الفرنسية على المدارس الحكومية لابد أن يصحبه قرار يوجب على الحكومة توفير المعلم .. وإذا نظرنا إلى الأرقام التي ترصد لوزارة التربية والتعليم سنوياً .. نجدها أرقاماً لا تغطي الاحتياج الأساسي للمواد العلمية المطلوب توفير المعلم فيها.

ضرورة التأهيل

ولمزيد من الإيضاحات حول هذا الجانب يردف الخالدي .. قائلاً:

- مازلنا بحاجة إلى كادر كبير لتأهيله في تدريس اللغة الفرنسية في المدارس المستهدفة .. والآن لدينا قسم اللغة الفرنسية في كلية اللغات جامعة صنعاء يُخرج بعض الكوادر التي يمكن أن تساهم في تغطية الاحتياج .. لكن لانستطيع أن نجزم بأن خريج جامعة صنعاء يستطيع القيام بهذه العملية .. دون أن يكون مؤهلاً تأهيلا تربوياً، ويكون هناك نوع من التدريب التخصصي في هذا الجانب».

● في النهاية لايختلف اثنان في كون إضافة لغات جديدة في التعليم العام أو التعليم العالي، وتطوير تدريسها، هي ميزة كبيرة تشير إلى تقدم التعليم في اليمن بمختلف أنواعه .. مواكبة للشعوب العربية والأوروبية التي حققت قفزات عالية في تعليم اللغات في مدارسها وجامعاتها.

وليس هناك مايعيب في أن يشترط الجانب الفرنسي عند فتح قسم اللغة الفرنسية في كلية اللغات والتزامه بتسييره أن تستوعب المخرجات في التعليم العام .. لكن المهم هو مامدى إمكانية نجاح هذا المشروع..

ومخرجات قسم اللغة الفرنسية في كلية اللغات هل هي مؤهلة للتدريس في مدارس التعليم العام؟ وهل التدريس هو الهدف الأساسي من فتح واستحداث أقسام مختلفة لحوالي خمس لغات عالمية في كلية اللغات؟

هذا ماسنتناوله في الحلقة القادمة والأخيرة .. بالإضافة إلى إطلالة على أقسام اللغات في الكلية والمستويات التعليمية للمخرجات وأوضاع الكلية إلى جانب الوقوف على حكاية الخريجين الذين أرسلتهم السفارة الفرنسية بالتنسيق مع وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، إلى فرنسا لتأهيلهم تربوياً لاستيعابهم في مشروع تدريس اللغة الفرنسية في التعليم العام .. ولكنهم لم يعودوا للتدريس وأفشلوا مشروع تأهيل المخرجات ومدرسي اللغة الفرنسية .. وما إلى ذلك من الجوانب المتعلقة بمشروعات تدريس اللغات في التعليم العام.

التضخم الطلابي، كثافة المناهج، الكوادر غير المؤهلة.. معوقات لتطوير التعليم

أشواق الأحد

عبدالكريم الخميسي

عن «الغلاء»

■ الأول : لو كان «الغلاء» رجلاً لسحبت منه الجنسية اليمنية، وحرمته من الإقامة الدائمة أو المؤقتة، وأبلغت الحدود وكل المنافذ البرية والبحرية والجوية بمنعه من الدخول إلى البلاد مرة أخرى مهما كانت الأسباب والمسببات!!

○ الثاني : لو كان «الغلاء» رجلاً لمنحته حق اللجوء السياسي في إسرائيل، وفرضت عليه الإقامة الجبرية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن يصبح الدولار الأمريكي بسعر الليرة اللبنانية!!

□ الأول : لو كان «الغلاء» رجلاً لحكمت عليه بالإعدام شنقاً بعد أن يكون قد قضى عشر سنوات في جوانتانامو، وعشر سنوات في «أبو غريب»، وعشرين سنة في تورا بورا!؟

○ الثاني : لو كان «الغلاء» رجلاً لجعلت منه تمثالاً «خرسانياً» على مدخل البنك الدولي، ونصباً تذكارياً على بوابة المبنى الجديد لمركز التجارة العالمية، ومجسماً جمالياً في الساحة المقابلة لمؤسسة النقد الدولي، كي يصبح رمزاً دائماً «لمنتجات» تلك المؤسسات التي تحكم العالم!!

□ الأول : لو كان «الغلاء» رجلاً لوضعته في سيارة مفخخة تحمل أطنان المتفجرات، وأوثقته إليها بحبال من الحديد والفولاذ، وفجرت السيارة بعيداً عن الأحياء السكنية بمئات المترات والأميال!!

○ الثاني : لو كان «الغلاء» رجلاً لأصدرت قراراً بتعيينه مستشاراً لمنظمة الأوبك، ومساعداً لمدير عام منظمة «الأوبك»، وممثلاً شخصياً لمؤسسة إنتاج وتسويق بُن «المخا»، على أن يكون مقره الدائم في تكساس!!

ص . ب (٤٨٤١)
alkhmisy @ hotmail.com

تأملات

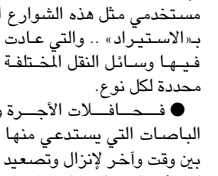

محمد العريقي

من شارع الستين

● بتوسعة الخط الدائري المعروف بشارع الستين بأمانة العاصمة .. سيكون هذا الشارع هو الأطول والأعرض على مستوى الجمهورية .. وسيساهم بامتصاص جزء من الزحمة وتخفيف الاختناقات المرورية في المدينة.

● لكن هذه النقلة بحاجة إلى ثقافة وإرشادات مكثفة للسائقين ولكل مستخدمي مثل هذه الشوارع المعروفة بـ«الاستيراد» .. والتي عادت تتحرك فيها وسائل النقل المختلفة بخطوط محددة لكل نوع.

● فحافلات الأجرة وبالذات الباصات التي يستدعي منها التوقف بين وقت وآخر لإنزال وتصعيد الركاب لابد أن يكون لها خط محدد، والشاحنات الكبيرة التي تنقل مواد البناء ومعدات ثقيلة وتتحرك ببطء لها مسار معين، والسيارات التي تنطلق باتجاه مسافات بعيدة دون توقف لها خط آخر، وبين كل خط وخط سرعة محددة.

● الذي يجعلني أطالب برفع وسائل إرشادية وإيضاحية على جوانب هذا الخط الواسع ومراقبة مرورية فعالة هو مابدأنا نشاهده الآن الشارع لايزال في طور العمل .. فتلاحظ أن هناك تداخلاً أثناء سير وسائل النقل، فتلاحظ الشاحنات تسابق السيارات الصغيرة، والباصات تقف وسط الطريق والركاب يهرولون إليها ويتنطوطن بين عجلات السيارات بصورة خطيرة جداً.

وبعض المتعودين على السير في الأزقة والشوارع الضيقة .. استكثروا تلك المساحة .. فرأوا في جوانب الشارع مكاناً مناسباً لتبقى سياراتهم فيها والخروج لإنجاز أعمالهم الخاصة، مع أنه يمنع اتخاذ جوانب مثل هذه الطرقات أماكن لوقف السيارات.

● وحتى طريقة الخروج والدخول من وإلى الشوارع الفرعية إلى الشارع الرئيسي بحاجة إلى نظام والتزام بقواعد السير.

● وفي أماكن التقاطعات والجولات لابد من حل حتى يظل انسياب السير بنفس السرعة والمرونة.

● المدن الحديثة تتطور والحركة تتوسع وتزداد تعقيداً والسلامة المرورية تقتضي التوعية المستمرة وفرض الأنظمة بصرامة.

alariky@maktoob.com